إعادة تصور
اقتصاد اليمن

منتدى
رواد التنمية

إصدار رقم: 30
تاريخ: 03 فبراير 2025

دعم قطاع المقاولات في اليمن لتحقيق الاستقرار والتعافي

إعداد: غدير أحمد المقحفي

ملخص تنفيذي

على الرغم من تأثره بشكل كبير بالأزمات السياسية والاقتصادية وآثار الحرب، إلا أن قطاع المقاولات في اليمن يعتبر قطاعاً حيوياً لجهود التعافي وإعادة الإعمار في البلاد. في إطار السياق الأوسع لقطاع البناء والتشييد في اليمن، يقدم موجز السياسات هذا تحليلاً شاملاً لقطاع المقاولات، وهو القطاع المعني بالأعمال التي يتم تنفيذها في موقع المشروع مثل إنشاء المباني والهياكل أو تجديدها أو إصلاحها، فضلاً عن الإنشاءات الثقيلة الأخرى مثل الطرق والجسور والسدود. يتناول هذا الموجز حالة قطاع المقاولات قبل الحرب، وتحولاته على مدى العقود الثلاثة الماضية، والتحديات التي واجهها، مثل القضايا الأمنية، والتشريعات غير الفعالة، والفساد المستشري التي أدت إلى ازدهار الأنشطة غير الرسمية. كما يسلط الموجز الضوء على المرونة الملحوظة والقدرة على التكيف لقطاع المقاولات، ويبين أن المقاولين المحليين، بخبراتهم وفهمهم، مهمون لمستقبل القطاع وأنهم في وضع جيد للعب دور رئيسي في أي فرص إعادة إعمار قادمة.

كما يستكشف هذا الموجز حالة اعتماد معايير المباني الخضراء في قطاع المقاولات في اليمن، وأهمية دمج استراتيجيات التنمية المستدامة والممارسات الصديقة للبيئة. ويؤكد الموجز على دور القطاع في خلق فرص العمل، وخاصة للشباب، ويحلل دور المرأة اليمنية في القطاع ويقترح ما يمكن عمله لتعزيز مشاركتها بصورة أوسع في القطاع.

ويختتم الموجز بتقديم توصيات لاتباع نهج شامل يضم جميع أصحاب المصلحة. وتشمل التوصيات عقد اجتماعات فنية بين شركات المقاولات والجهات الحكومية، وتشكيل لجنة وطنية لصياغة رؤية استراتيجية، واستكشاف سبل تنشيط القطاع ليتمكن من المشاركة الفعالة في مراحل التعافي والتنمية المستقبلية.

أعدت هذا الموجز مؤسسة ديب روت للاستشارات بالتنسيق مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) في إطار مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن وبالاستناد إلى مدخلات منتدى رواد التنمية.

نرجو الإشارة إلى هذا المرجع كالتالي: غدير أحمد المقحفي، "موجز سياسات دعم قطاع المقاولات في اليمن لتحقيق الاستقرار والتعافي" مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم (30)، شركة ديب روت للاستشارات / مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية /مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، يناير 2025 . متاح على:

https://devchampions.org/ar/publications/policy-brief/Supporting_the_construction_contracting_sector_in_Yemen/

بتمويل من قبل
الاتحاد الأوروبي

1. مقدمة

يعتبر قطاع مقاولات البناء والتشييد مساهماً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، حيث يساهم في تجهيز البنية التحتية الأساسية، وخلق فرص العمل، ودفع التقدم التكنولوجي. ويعد قطاع المقاولات نشاطاً اقتصادياً يتقاطع مع جميع القطاعات الاقتصادية الثلاثة: القطاع الأولي (ويشمل استخراج الموارد الطبيعية)؛ والقطاع الثانوي (ويشمل تصنيع مواد البناء ومكوناتها وتحويل هذه المواد إلى مبان جاهزة)؛ والقطاع الثالث (ويشمل الخدمات الاستشارية مثل إدارة المشاريع والتصميم والهندسة الإنشائية).[1]

يضطلع قطاع المقاولات في اليمن بدور هام ضمن القطاع الأوسع لصناعة البناء والتشييد، ولا سيما في خلق فرص العمل، وخاصة للشباب. حيث يشمل قطاع المقاولات الأعمال المادية التي يتم تنفيذها في موقع الإنتاج مثل إنشاء أو تجديد أو إصلاح المباني والهياكل بالإضافة إلى الإنشاءات الثقيلة الأخرى مثل الطرق والجسور والسدود.

يعد قطاع المقاولات في اليمن مساهماً هاماً في خلق فرص العمل والتنمية في اليمن، لا سيما في مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع، حيث يمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً رئيسياً في جهود تسريح المقاتلين من خلال خلق فرص عمل في المشاريع كثيفة العمالة. ومن هذا المنطلق، استعرض منتدى رواد التنمية العاشر، المنعقد في القاهرة في ديسمبر 2023، التحديات والفرص التي يواجهها هذا القطاع وتأثير الأزمات الاقتصادية المتلاحقة عليه.[2] كما قام المنتدى بتحليل الاستراتيجيات المختلفة لمعالجة أزمة الديون التي تؤثر على القطاع، ودور المرأة في قطاع المقاولات، إضافة الى حالة معايير الاستدامة البيئية في هذا القطاع. يهدف هذا الموجز الى تحديد الوضع الحالي لقطاع المقاولات في اليمن وتقدم توصيات لتعزيز قدرته على المساهمة في جهود الاستقرار والتعافي وإعادة الإعمار.

[1] لو سوي فنغ ولاو شينغ هو، "الاقتصاد وصناعة البناء"، جودة البناء والاقتصاد: دراسة على مستوى الشركة، (2019): 21-54، https://doi.org/10.1007/978-981-13-5847-0_2. تم الوصول إليه في 13 نوفمبر 2023.

[2] "منتدى رواد التنمية العاشر"، القاهرة، 2-4 ديسمبر 2023، https://devchampions.org/ar/events/The_Tenth_Development_Champions_Forum/. تم الوصول إليه في 8 ديسمبر 2023.

2. خلفية

يعد قطاع المقاولات أحد القطاعات الرئيسية التي تشكل الاقتصاد اليمني، إذ يشكل ركيزة لمختلف القطاعات الأخرى بما في ذلك التجارة، والصناعة، والاستثمار، والخدمات. وقد وصلت المساهمة الإجمالية لقطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 275 مليار ريال يمني (أي ما يعادل 1.4 مليار دولار أمريكي)، بمعدل نمو قدره 31٪ مقارنة بعام 2008.[3] كما احتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثالثة من حيث معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو حوالي 20.77٪ في عام 2010 مقارنة ب 20.45٪ في عام 2009. كما ساهم القطاع في عام 2010 بنسبة 6.3 ٪ من إجمالي الناتج المحلي.[4]

يساهم قطاع المقاولات بشكل كبير في خلق الوظائف، ويوفر فرص العمل لكل من العمالة الماهرة وغير الماهرة. وتشير التقديرات الى انه منذ عام 2005، نمت القوى العاملة في القطاع بمعدل منتظم قدره 5٪ على أساس سنوي. وفي عام 2010، أشارت التقديرات إلى أن القطاع قد وظف بشكل مباشر وغير مباشر أكثر من مليوني عامل، مما يدعم سبل عيش أكثر من سبعة ملايين فرد.[5] إضافة الى ذلك، يوفر قطاع المقاولات التدريب أثناء العمل لمختلف الوظائف التي لا تتطلب بالضرورة شهادة جامعية، لا سيما في مجالات مثل أعمال الخرسانة والرصف والصيانة والترميم، مما يساعد على الحد من البطالة ويعزز تنمية المهارات في مختلف القطاعات والمجالات، ويفيد الاقتصاد المحلي، ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن غالبية مشاريع البنى التحتية في اليمن، مثل الموانئ والمطارات والجسور، تم بناؤها من قبل شركات المقاولات اليمنية، إما من خلال عقود مباشرة أو بالشراكة مع شركات دولية. وقد مكّنت خبرة المقاولين اليمنيين وفهمهم للبيئة اليمنية من تنفيذ المشاريع بنجاح والتغلب على التحديات أثناء التنفيذ، ولقد أثبت المقاولون اليمنيون أنهم شريك رئيسي للدولة في قطاع التنمية على مدى العقود الماضية.

في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، سعى اليمن للحصول على الدعم الدولي بما في ذلك من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي، لتعزيز قطاع مقاولات البناء والتشييد. وعلى الرغم من تنفيذ بعض التوصيات التي قدمتها هذه المنظمات، بما في ذلك تحسين الصناعات المحلية، استمر ضعف القطاع إلى حد كبير بسبب سوء إدارة الموارد وعدم كفاية الرقابة.[6]

[3] إبراهيم القديمي، "الإفلاس يهدد شركات المقاولات اليمنية"، موقع الجزيرة، 12 سبتمبر/أيلول 2011، موقع الجزيرة. تم الوصول إليه في 15 نوفمبر 2023.

[4] "مساهمات القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي"، مركز المعلومات الوطني، (بدون تاريخ)، https://yemen-nic.info/contents/econmic/. تم الوصول إليه في 10 نوفمبر 2023.

[5] "رؤية النقابة العامة للمقاولين في مرحلتي التعافي وإعادة الإعمار"، مؤتمر المقاولين اليمنيين، الهيئة العامة للاستثمار، يناير 2020. تم الوصول إليه في 7 نوفمبر 2023.

[6] باسل سلطان وستيفن كاجيوسكي، "صناعة البناء في اليمن: إعداد الصناعة للتنفيذ الناجح للاستدامة"، جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا، 2003. https://www.researchgate.net/publication/27462950_The_Yemen_construction_industry_Readying_the_industry_for_the_successful_implementation_of_sustainability. تم الوصول إليه في 8 نوفمبر 2023.

في عام 2008، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (419) بشأن لائحة تصنيف وتسجيل المقاولين بناء على قدراتهم المالية، والفنية، والإدارية، والتشغيلية. وضعت هذه اللائحة معايير لتصنيف المقاولين إلى ست درجات وحددت متطلبات التسجيل لحصول المقاولين على شهادة من وزارة الأشـــغال العامة والطرق بناء على تصنيفهم. كما شـــجعت اللائحة هذه الشركات على إضفاء الطابع الرســـمي على عملياتها من خلال التســـجيل في الســـجل التجاري، وتجديد بطاقاتها الضريبية، والحصول على تراخيص مزاولة المهنة. حيث أصبحت رسمية ونظامية هذه الشركات شـــرطاً أساســـياً للتأهل للحصول على فرص للتعاقد مع الحكومة، مما ساعد على البدء في مواجهة التحدي المتمثل في انتشـــار الطابع غير الرســـمي في هذا القطاع. ووفقاً لمؤشرات مســـح البناء لعام 2003، بلغ عدد منشآت المقاولات 794 منشأة، حيث بلغت القيمة الإنتاجية الإجمالية للقطاع الرســـمي حوالـــي 79 مليار ريال وبلغ عدد العامليـــن فيه 28,301 عاملاً. في المقابل، قدر عدد المباني التي نفذ فيها القطاع غير الرســـمي أنشـــطة البناء بنحو 235,323 مبنى، تشمل الإنشاءات الجديدة والإضافات والتجديدات التي تنفذها الأسر بنفسها أو من خلال البناء الجزئي الذي يقوم به العمال غير المهرة، وبلغت قيمة إنتاج القطاع غير الرسمي أكثر من 95 مليار ريال يمني، أي بزيادة قدرها 16 مليار ريال عن القطاع الرســـمي.[7] وقد أثر انتشار الطابع غير الرسمي واللانظامي في قطاع مقاولات البناء والتشييد على قدرة القطاع بشكل عام على الالتزام بمواصفات ومعايير الجودة الوطنية والدولية وحد من قدرته على منافســـة الشركات العالمية، خاصة في مشاريع البنية التحتية الكبيرة.

وفقا لبيانات وزارة الأشـــغال العامة والطرق، شـــهد القطاع نمواً كبيراً بين عامي 2007 و2009. وارتفعـــت عدد تراخيص البناء الصـــادرة من 6,703 في عام 2007 إلـــى 8,992 في عام 2009، وتوســـعت مساحات البناء من 1,735 إلى 2,383 ألف متر مربع. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت شركات المقاولات من 962 إلى 1,108 في الدرجات الســـت مـــن التصنيف خلال نفس الفترة.[8] في عام 2010، شـــهد القطاع نموا ملحوظا، حيث بلغ عدد الشـــركات 1164، بما في ذلك 66 في الدرجة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، حصل القطاع على 9,507 رخصة بناء. وكان من المتوقع أن يســـتمر هذا النمو، مدفوعاً بمشاريع التنمية الجارية وزيادة الاستثمار من قطاع البناء الخاص.[9]

[7] "التقرير النهائي عن نتائج مسح التشييد والبناء"، الجهاز المركزي للإحصاء، 2003: ص 21-26، https://yemen-nic.info/sectors/detail.php?ID=32665. تم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2023.

[8] "المؤشـرات الرئيسـية للتشـييد والبنـاء والإسـكان 2009-2011"، الجهـاز المركـزي للإحصاء، https://yemen-nic.info/upload/iblock/4524dc921a380d9a4fc4cd8a5165209b.pdf. تم الوصول إليه في 27 نوفمبر 2023.

[9] "المعلومات القطاعية، البناء والتشييد"، مركز المعلومات الوطني، (بدون تاريخ)، https://yemen-nic.info/sectors/constructing تم الوصول إليه في 10 نوفمبر 2023.

3. تأثير النزاع وعدم الاستقرار

عقب أحداث عام 2011، شـــهد قطاع المقاولات في اليمن تراجعاً كبيراً، مما أدى إلى تعليق ما يقرب من 90٪ من المشـــاريع الجارية وتجميد أي مشاريع حكومية جديدة. وفي عام 2013، حذر الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين من احتمالية انهيار القطاع حيث واجهت الشـــركات صعوبات للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الممولين والعمال بســـبب فشـــل الحكومة في دفع التزاماتها المتأخرة. وأدى تخلف الحكومة عن ســـداد مبالغ العقود المستحقة عليها والمقدرة بنحو 45 مليار ريال يمني إلى سجن 270 مقاولاً. وتشير التقديرات أيضاً إلى تسريح أكثر من مليون عامل، وتكبد القطاع خســـائر بلغت 80 مليون دولار أمريكي.[10] بالإضافة إلى ذلك، شهد سوق العقارات ركودا كبيرا، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في الطلب على خدمات البناء. وقد تفاقمت هذه التحديات بســـبب نقص الوقود (وخاصة الديزل) حيث أفاد الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين أن القطاع يســـتهلك 5٪ من كمية الوقود المتوفر في اليمن. وأدى انقطاع التيار الكهربائي وزيادة تكاليف المواد والنقل إلى تفاقم الوضـــع. وقد أدت جميع العوامل المذكورة أعلاه في النهاية إلى إفلاس حوالي 100 شركة وفقدان ما يقرب من نصف مليون وظيفة.[11]

ويظل حجم التحديات التي واجهها القطاع بســـبب عدم الاستقرار من عام 2011 إلى عام 2014 أقل بكثير مقارنة بتأثير النزاع المســـلح اللاحق والمســـتمر إلى الآن، والذي تســـبب في أضرار جسيمة للمشـــاريع وللبنية التحتية للبلاد إجمالا. وبحسب البنك الدولي، فقد تعرض ما يقرب من 40٪ من أصل 500,000 وحده ســـكنية تم تقييمها في 16 مدينة يمنية لأضرار، مع تأثر أكثر من 113,000 وحدة ســـكنية. وتتـــراوح التكلفة التقديرية لهذا الضرر بيـــن 5.4 و6.2 مليار دولار أمريكي.[12]

وقـــد أدى تصاعد النزاع وإطالة أمده إلى تفاقم التحديات التـــي واجهت القطاع منذ عام 2011 وأعاق الجهود المبذولة لمعالجتها. حيث من بين ستة وستين (66) شركة مصنفة كشركات من الدرجة الاولى في عام 2010 ، بقيت 13٪ فقط (تسع شركات ، اثنتان منها مملوكة للدولة) في درجة التصنيف هذا بحلول عام 2023.[13] وبالإضافة إلى ذلك، ازداد توســـع القطاع غير الرسمي خلال النزاع، وقد أشارت نتائج دراسة نشرت في عام 2018 إلى أن 91.60٪ من المعنيين، بما في ذلك أصحاب المنازل والمقاولين الرسميين، يعتمدون بشكل أساسي على القطاع غير الرسمي، و 8.40٪ فقط يستخدمون القطاع الرسمي.[14] وتشير الدراسة إلى أن المعنيين يفضلون

[10] "النقابة العامة للمقاولين تحذر من انهيار قطاع الإنشاءات في اليمن بسبب تراكم الديون"، الدالي نيوز، 25 ديسمبر/كانون الأول 2013، https://addalinews.com/news/10437. تم الوصول إليه في 10 نوفمبر 2023.

[11] القديمي (2011).

[12] البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات الديناميكية لليمن: المرحلة 3"، واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر/كانون الأول 2020، https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/490981607970828629/yemen-dynamic-needs-assessment-phase-3-20-20-update. تم الوصول إليه في 14 نوفمبر 2023.

[13] مقابلات معمقة: أجرى المؤلف مقابلات معمقة مع الاتحاد العام للغرف التجارية، واتحاد المقاولين اليمنيين، وممثلين عن شركتين في قطاع البناء في 14 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

[14] "عدم الاستقرار السياسي وقطاع البناء غير الرسمي في اليمن"، المجلة الدولية للهندسة المدنية والتكنولوجيا، 9، العدد 1، نوفمبر/تشرين الثاني 2018: 1228-1235، https://www.researchgate.net/publication/329656549_Political_instability_and_the_informal_construction_sector_in_Yemen. تم الوصول إليه في 8 نوفمبر 2023.

اســـتخدام القطاع غير الرسمي بســـبب ضعف اللوائح والنظم القانونية لحل النزاعات وتنفيذ الالتزامات التعاقدية، والفساد الكبير في المؤسسات القانونية والإدارية الذي يعيق جميع أنواع أنشـــطة البناء الرسمية، والتكاليف والنفقات غير الواضحة التي ينطوي عليها استخدام القطاع الرسمي.

وفي شـــهر يناير من العام 2020 تم تنظيم مؤتمرين لقطـــاع المقاولات: مؤتمر "مقاولو اليمن: القيادة والريـــادة"، الذي نظمته الهيئة العامة للاســـتثمار بصنعاء والاتحـــاد العام للمقاولين اليمنييـــن، ومؤتمر ومعرض "عدن الأول للبناء والتشـــييد" في أكتوبر مـــن نفس العام، والذي نظمته مؤسســـة المســـتثمر بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية - عـــدن، والهيئة العامة للاســـتثمار في عدن، ولكن التنســـيق بين منظمي الحدثين كان محدوداً. وقد تمثل المطلب الرئيســـي للكيانات التي تمثل القطاع في كلا المؤتمرين في ســـداد الديون المالية السابقة المســـتحقة على الحكومة للمقاولين. وتقدموا باقتراح تخصيص جزء من عائدات النفط والغاز أو السعي للحصول على تمويل خارجي لسداد تلك الديون. كما طالب المجتمعون بوضع آليات لمواجهة التحدي المتمثل في المشاريع المتوقفة بسبب الحرب.[15]

وخلال النزاع المستمر، مثّل التمويل المقدم من المانحين الدوليين شريان حياة لقطاع مقاولات البناء والتشييد، مما ساعد على تعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرات من خلال الشراكات مع الشركات المحلية ومقدمي الخدمات. فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاق مشروع بقيمة 150 مليـــون دولار بيـــن البنك الدولـــي ومكتب الأمم المتحـــدة لخدمات المشـــاريع (UNOPS) في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وسعت هذه الاتفاقية إلى استعادة الخدمات الأساسية في العديد من المدن وتم تنفيذها بالتعاون مع ثلاث كيانات يمنية: مشـــروع الأشـــغال العامة، وصندوق صيانة الطرق، ووحدة إدارة مشـــاريع المياه الحضرية، حيث استهدف المشروع 19 مدينة وشمل إعادة تأهيل 400 كيلومتر من الطرق الحضرية. والجدير بالذكر أن هذا المشـــروع خلق 1.5 مليون يوم عمل للعمال المهرة وغير المهرة، وهو الأمر الذي ساهم في دعم ونمو قطاع مقاولات البناء والتشييد.[16] بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك الدولي في عام 2022 تمويلاً بقيمة 170 مليون دولار لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خلال المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن لإعادة تأهيل أكثر من 230 كيلومترا من الطرق في ثماني مدن يمنية.[17]

ويقدم الشكل 1 ملخصاً لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي يواجهها قطاع المقاولات حالياً.

[15] الهيئة العامة للاستثمار، أوراق غير منشورة، يناير 2020، تاريخ الاطلاع 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

[16] "توقيع اتفاقية لمشروع بقيمة 150 مليون دولار لدعم المدن اليمنية المتضررة من النزاع"، نوفمبر/تشرين الثاني 2017، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، https://www.unops.org/news-and-stories/news/agreement-signed-for-us-150-million-project-to-support-yemens-conflict-affected-cities-1 تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2023.

[17] "لزيادة تحسين الخدمات الحضرية الحيوية في جميع أنحاء اليمن"، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أبريل/نيسان 2022، https://www.unops.org/news-and-stories/news/unops-to-further-improve-critical-urban-services-across-yemen تم الوصول إليه في 20 نوفمبر 2023.

الشكل 1: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT) لقطاع المقاولات

نقـــاط الضعـــف

- ضعف توطين الخبرات الدولية وعادة ما يقتصر دور الشركات المحلية على المقاول من الباطن.
- بناء قدرات القوى العاملة لا يلبي المعايير والمتطلبات الحديثة.
- بطء إنجاز المشاريع عدم توفر المواد في الموقع أو في السوق.
- الحفاض إنتاجية القوى العاملة بسبب العقبات الإدارية.
- ضعف الدراسات الفنية ودراسات الجدوى.

نقـــاط القـــوة

- مرونة القطاع العالية وقدرته على التكيف مع الظروف الجديدة.
- فهم السياق اليمني وممارسات البناء.
- امتلاك كافة ما يلزم للدخول في مشاريع جديدة مع إمكانية التوسع أيضا.
- لازالت التحادات وكيانات القطاع تعمل بصورة موحدة في عموم البلاد.
- معظم شركات القطاع مملوكة لعائلات، وهو ما يخلق تماسكا قويا.

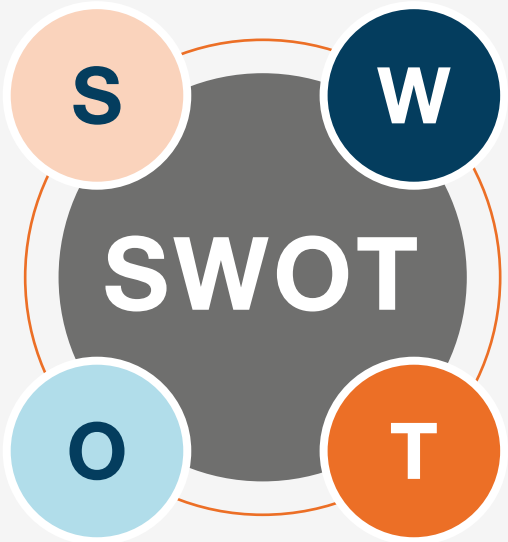

المخـــاطـــر

- غياب نظام وطني متماسك للقوانين والمعايير.
- تداخل الصلاحيات بين الوزارات والسلطات المعنية يؤدي إلى الفشل.
- اختلال التوازن في الأسعار وتقلب العملة بين مختلف مناطق اليمن.
- نقص التغطية المالية لقيم المشاريع عدم وجود مؤسسة مالية مخصصة للبناء.
- الإجراءات المعقدة للحصول على التراخيص وقبول التصاميم.

الفـــــرص

- الموقع الاستراتيجي لليمن قادر على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.
- وقف إطلاق النار في عام 2023 يســـمح للقطاع بالتخطيط وإعادة ترتيب أولويات إعادة الإعمار في مرحلة التعالي.
- مرحلة التعافي توفر العديد من الفرص للقطاع، مما يعزز نموه.
- فرص الحصول على تمويل من المستثمرين الدوليين.
- التعاون مع الشركات الدولية لنقل الخبرة إلى اليمنيين.

4. تطبيق المعايير البيئية في قطاع المقاولات

إن لقطاع المقاولات في اليمن تأثير بيئي كبير، إلا أن المقابلات مع أصحاب المصلحة المعنيين كشفت أن هناك مستوى متدني من الوعي بمعايير الامتثال البيئية في القطاع ولا ينظر لهذه المعايير عموما على أنها أولوية في القطاع. ويمثل القانون رقم 26 لسنة 1995 بشأن حماية البيئة والقانون رقم 19 لسنة 2002 بشأن البناء ولائحتيهما التنفيذيتين الإطار القانوني العام الذي يحكم الجوانب البيئية المتعلقة بقطاع المقاولات. إلا أن هذه الأطر القانونية لم تترجم إلى قواعد ومعايير محددة للقطاع، ويعتبر إنفاذها وتطبيقها ضعيفين في أحسن الأحوال.

يشمل التأثير البيئي للقطاع نفايات البناء، والنقل، وتلوث الهواء، واستخدام المياه، واستهلاك الطاقة، والتخلص من نفايات الزيوت وبقايا الشحوم، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتأثير على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى قواعد ومعايير قطاعية متعلقة بالبيئة، وانخفاض قدرة المؤسسات على إنفاذ أي لوائح قائمة خاصة منذ بدء النزاع المستمر، قد جعل تطبيق المعايير البيئية في قطاع مقاولات البناء استثناءً وليس قاعدة. وحتى قبل النزاع، لم تلتزم شركات المقاولات عادة بمعايير حماية البيئة والاستدامة إلا إذا طلبت الجهة الممولة (سواء كانت الحكومة أو الجهات الدولية المانحة) ذلك صراحة، وخُصّصَت ميزانية لتغطية تكلفة تنفيذ هذه المعايير والتدابير، ونص العقد على تدابير تحقق واضحة.

ويمثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة استثناءات ملحوظة في هذا الصدد. وبتمويل من البنك الدولي وجهات مانحة أخرى، قامت هذه الوكالات ببناء قدراتها المؤسسية لتحسين تدابيرها البيئية والاجتماعية. حيث دربت الآلاف من المهندسين والاستشاريين والمقاولين والعمال في جميع أنحاء اليمن على مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية وتنفيذها في مشاريعهم. كما أنشأ برنامج الأشغال العامة وحدة السلامة البيئية والاجتماعية وأصدر دليلاً بالمبادئ التوجيهية للصحة والسلامة البيئية والمهنية لحماية البيئة والعمال في مواقع العمل.[18]

[18] عامر عبد الوهاب علي الغرباني، "تحسين معايير البيئة والسلامة في المشاريع في اليمن حتى أثناء النزاع،" مدونات البنك الدولي، 22 ديسمبر/كانون الأول 2021، https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/improving-environmental-and-safety-standards-projects-yemen-even-during-conflict تم الوصول إليه في 20 أكتوبر 2023.

5. دور المرأة اليمنية في قطاع المقاولات

يعتمد قطاع المقاولات بشـــكل كبير على القوة البدنية، وهو الأمر الذي يزيد من هيمنة الرجال عليه في بلد تحد فيه العوامل الاجتماعية والثقافية أيضاً من مشاركة المرأة في هذه المهن. على الرغم من وجود العديد من خريجات الهندسة والمهنيات الحاصلات على تراخيص مزاولة المهنة، يهيمن الرجال على وظائف مثل الإشـــراف الهندسي وإدارة المشاريع. ويرجع ذلك إلى عوامـــل مختلفة، بما في ذلـــك التهديدات الأمنيـــة والعنف والتمييـــز.[19] وفي حين تمتلك المهندســـات مؤهلات أكاديمية، إلا أنهن يفتقرن إلى الخبرة العملية ويواجهن تحديات كبيرة في ســـوق العمل بسبب القيود المجتمعية على دخولهن إلى هذه القطاعات، وهو الأمر الذي يحد من فرصهن في التعلم واكتساب مهارات مفيدة. تجدر الإشارة الى أنه لا توجد أبحاث كافية تدرس مشاركة المرأة في هذا القطاع، إلا أن دراسة ميدانية أجريت في تعز حول العقبات التي تواجه خريجات الهندســـة وجدت أن المعوقات الرئيسية تشمل وجهات النظر التقليدية حول عمل المرأة وتأثير الحرب المســـتمرة، والتي أدت إلى شحة فرص العمل وتدني الأجور. ووجدت الدراسة أن حوالي 40٪ من المهندسات يشعرن بالإحباط بسبب قلة فرص العمل، وتوقفت 40 ٪ أخريات عن البحث عن عمل، وحوالي الثلثين لم يسجلن أسماؤهن لدى مكاتب التوظيف.[20]

خلال ورشة عمل نقاشية أجريت لهذا الموجز مع مقاولات ومهندسات، تزيد خبرة بعضهن عن 15 عـــام، من خمس محافظات، تبيـــن للباحثة أن المقاولات والمهندســـات يواجهن تحديات إضافية غير تلك التحديات العامة التي يواجهها القطاع ككل، وتشمل هذه التحديات الإضافية محدوديـــة الموارد المالية، والقيود الأســـرية، والتحيز المجتمعي، والمســـارات الوظيفية غير الواضحة بعد التخـــرج. وعلى الرغم من هذه التحديات، يمكن الإشـــارة بالبنان إلى العديد من المؤسســـات التي تملكها أو تقودها النساء حيث أثبتت قدراتها في مشاريع مقاولات مثل بناء المنشـــآت، وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية، ومشاريع الترميم. غير أن مشاركتهن في مشاريع البنية التحتية تقتصر أساسا على الوظائف الإشرافية وليس على المقاولات.[21]

لعبت المشـــاريع الممولة دولياً، والتي تدعمها عادة مؤسســـات مانحة مثل المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي والصندوق الألماني لإعادة الإعمار، وينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشـــغال العامة، دوراً رئيسياً في تعزيز مشاركة المرأة كمقاولة ومشرفة في مواقع البناء، فضلاً عن مشاركتها في مشاريع مثل النقد مقابل العمل.[22] على سبيل المثال،

[19] فوزية العمار وهانا باتشيت، "اليمن: تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء." موجز سياسات مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن رقم (13)، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مؤسسة ديب روت للاستشارات، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، 23 يوليو 2019. https://devchampions.org/ar/publications/policy-brief/The_Repercussions_of_War_on_Women_in_the_Yemeni_Workforce تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2023.

[20] عبد النور وآخرون، "تحديات توظيف المهندسات في المجتمع المحافظ وغير المستقر بولاية تعز: دراسة مسحية"، الاستدامة 15، العدد 20، 2023: 14949، https://www.mdpi.com/2071-1050/15/20/14919 تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2023.

[21] ورشة عمل عقدتها الكاتبة مع سيدات أعمال عاملات في قطاع المقاولات من خمس محافظات (صنعاء، عدن، تعز، لحج، ذمار)، 19 ديسمبر 2023.

[22] زينة علي أحمد، "المرأة اليمنية: تقود نحو المستقبل"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 16 مارس/آذار 2023 https://www.undp.org/yemen/blog/yemeni-women-leading-future تم الوصول إليه في 29 نوفمبر 2023.

بعد تلقي التدريب والدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية، تنافســـت النساء النازحات على عقود لتنفيذ مشـــاريع بسيطة مثل طلاء الأرصفة، وتعبيد الشوارع بالحجارة، والتجصيص، وقد رســـت على احدى المقاولات النازحات مناقصة لتعبيد طريق في محافظة تعز.[23] كما تمكنت هؤلاء النساء من توفير فرص عمل للنساء النازحات الأخريات، وتحسين فرصهن في العيش حياة كريمة.[24]

[23] لـؤي سـلطان، "المـرأة اليمنيـة تقتحـم المهـن الرجاليـة المحتكـرة: أول عاملـة يمنيـة فـي مجـال المقـاولات"، منصـة خيـوت، 3 مايو/أيـار 2023، https://www.khuyut.com/blog/wom-work تم الوصول إليه في 28 نوفمبر 2023.

[24] "النسـاء النازحات يشققن طريقهن إلى الانكماش"، مشـروع النقد مقابل العمل، الصندوق الاجتماعي للتنمية، https://www.sfd-yemen.org/ar/content/18/236 تم الوصول إليه في 10 ديسمبر 2023.

مشروع الأشغال العامة PWP

لم يكن مشـــروع الأشغال العامة، الذي أنشـــئ في عام 1996، قناة رئيسية للمساعدات الدولية المستخدمة في المشـــاريع المحلية فحسب، بل قدم مساهمات كبيرة في خلق فرص العمل، ورفع مستوى قدرات المهنيين المتعاقدين، ودعم المسؤولية البيئية، وزيادة مشاركة المرأة في قطاع مقاولات البناء والتشييد.

العمل البيئي: أصدر مشروع الأشـــغال العامة دليلاً حول المبادئ التوجيهية البيئية والصحة والســـلامة المهنية لحماية البيئة والعمال في مواقع العمل. حيث من المتوقع امتثال شركات المقاولات لهذه المعايير وتثقيفهم وتدريبهم على الصحة والسلامة المهنية والبيئية.

مشاركة المرأة: أنشأ مشروع الأشغال العامة أيضاً وحدة خاصة لتعزيز مشاركة المرأة وأصدر دليل عمل تضمن آليات لزيادة مشـــاركة المرأة في اختيار المشـــاريع وتصميمها وتنفيذها. ونتيجة لذلك، تحسنت مشاركة المرأة في مشاريع الأشغال العامة تحسناً كبيراً. وبحلول حزيران/يونيو 2017، كانت المرأة مشـــاركة نشـــطة في اختيار 40٪ (117 مشـــروعا) من إجمالي عدد مشاريع مشـــروع الأشغال العامة، وفي 54 من هذه المشاريع، تجاوز عدد النساء عدد الرجال في عملية اختيار المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل 114 مجلساً مجتمعياً نسويا، ضمت 3430 عضوةً. وعلاوة على ذلك، تعاقد مشروع الأشغال العامة مع 65 مهندسة استشارية، أي ما يقرب من 15 ٪ من إجمالي عدد الاستشـــاريين. وفي عام 2018، كان 80٪ من المشاركين في 1058 مشروعاً فرعياً في 22 محافظة من النســـاء، أي ما مجموعه 4725 امرأة، وبحلول عام 2020 وصل العدد إلـــى 5000 امرأة (يمثلن 95٪ من المشـــاركين في المشـــاريع). وأتيحت للنســـاء فرص عمل كمهندســـات وباحثات ومستشارات، وتم توظيف أكثر من 450 امرأة للإشراف الميداني وتحليل المناقصات وتحديد احتياجات المجتمع وغيرها من المهام.

المســـاهمات خلال النزاع: منذ بدء النزاع، نجح مشـــروع الأشـــغال العامة في تدريب مئات المهندســـين للإشـــراف على المشـــروع، وضمان مراقبة الجودة، وتقييم الأثر البيئي. وإدراكاً للمنافســـة العالية بين المقاولين الباحثين عن عمل، وفر مشروع الأشغال العامة فرص عمل ل 770 مقـــاولاً كانوا عاطلين عن العمـــل لفترة طويلة. وعلاوة على ذلك، شـــارك أكثر من 2377 مهندساً استشـــارياً في المشاريع وأعطيت الأولوية لمهندســـي المحافظات التي يجري فيها تنفيذ المشـــاريع. وقد ســـاعد هذا النهج على تبســـيط تدفق العمل والاســـتفادة من خبرة المقاولين في المناطق النائية، مســـتفيدين من معرفتهم بالعادات والتقاليد المحلية. وخلال الفترة من 2014 إلى 2022، نفذ مشروع الأشغال العامة 4,554 مشروعاً بتكلفة إجمالية تزيد عن 200 مليون دولار أمريكـــي في قطاعات التعليم والزراعة والميـــاه، والصرف الصحي، والرصف، والتحســـين. وكان لهذه المشاريع أثراً إيجابياً على أكثر من 13.5 مليون مستفيد وولدت أكثر من 3.5 مليون فرصة عمل شهريا.[25]

[25] تم حساب الأرقام الإجمالية للفترة 2014-2022 من قبل المؤلف بناء على التقارير السنوية المنشورة لمشروع الأشغال العامة. الأرقام الإجمالية للفترة تستثني عام 2021 حيث لم يكشف التقرير السنوي لذلك العام عن أرقام محددة. انظر التقارير على: https://www.pwpyemen.org/index.php/en/media-center-en/publications/category/2-annual-reports

6. التوصيات

يلعب قطاع المقاولات في اليمن دوراً مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وفي مرحلة التعافي بعد النزاع. وقد تمكنت بعض الشركات الكبرى في هذا القطاع من التغلب على ظروف بيئة العمل الصعبة للغاية في اليمن منذ عام 2011، وإن كان ذلك بعد تكبد خسائر وأضرار كبيرة، كما قدمت جهود بعض المؤسسات الوطنية المدعومة بتمويل من المانحين الدوليين ووكالات التنمية شريان حياة للقطاع، وبنت قدرات صغار المقاولين، وساعدت في تحسين المعايير البيئية وزيادة مشاركة المرأة في القطاع. إلا إن القطاع يظل بحاجة إلى دعم كبير لتمكينه من التعافي والمساهمة بشكل إيجابي في جهود الاستقرار في اليمن.

ويشكل التعاون بين شركات مقاولات البناء والاتحادات والكيانات الممثلة للقطاع والسلطات الحكومية وشركاء التنمية الدوليين أمراً أساسياً لتطوير فهم مشترك للوضع الحالي للقطاع، وتصور رؤية مشتركة للمستقبل، ووضع خطة عمل للتدخلات ذات الأولوية، وبلورة اتفاق على الأدوار المتوقعة من مختلف الجهات الفاعلة في تنفيذ التدخلات.

وتقدم الأقسام الفرعية التالية توصيات عملية يمكن تنفيذها في السياق الحالي لدعم قطاع المقاولات.

توصيات للاتحاد العام للمقاولين اليمنيين والمؤسسات الأخرى التي تمثل قطاع المقاولات:

1. **بدء الاجتماعات الفنية:** تيسير نقاشات بين شركات المقاولات والسلطات العامة في كل من عدن وصنعاء وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة قضايا القطاع وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص.

2. **تشكيل لجنة وطنية:** إنشاء لجنة بعضوية ممثلين عن كافة الجهات المعنية لتطوير رؤية استراتيجية ووضع خارطة طريق لتطوير القطاع.

3. **إعداد ملفات التعويضات الشاملة:** إعداد تقارير وبيانات مفصلة عن الأضرار التي لحقت بالقطاع والتعويضات اللازمة، إلى جانب الرؤى والخطط لإحياء القطاع، وذلك لتضمينها في أي محادثات سلام مستقبلية.

4. **بناء القدرات:**

- إجراء تحليل الفجوات وتقييم الاحتياجات التدريبية.
- استكشاف الشراكات مع الجامعات ومراكز التدريب المهني ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التنمية الدولية لتطوير برامج التدريب والتدريب الداخلي وإعادة الإدماج للشباب (وخاصة المقاتلين السابقين) في مراحل مختلفة من التعافي وإعادة الإعمار.

- تطوير برامج تدريبية هادفة لتعزيز المهارات الفنية والعملية للمهندسات والمقاولات.

5. **تحسين التمويل:** التنسيق مع البنوك لمعالجة قضايا الائتمان وتبسيط عمليات الضمانات والائتمانات.

6. **إنشاء مراكز حل النزاعات:** إنشاء مراكز تسوية النزاعات والتحكيم أو تطوير المراكز الحالية.

7. **تعزيز الاستدامة البيئية:**

- تنفيذ برامج تدريبية للمقاولين والمهندسين والعمال في مجال إدارة النفايات وكفاءة الطاقة وحماية البيئة.
- تكوين شراكات مع المؤسسات الأكاديمية لدمج الإدارة البيئية في المناهج الهندسية.
- تعزيز إعادة تدوير وإعادة استخدام مواد البناء ووضع إرشادات واضحة للتخلص السليم من المواد الخطرة.

8. **تشجيع مشاركة المرأة:** دعم المرأة في الحصول على العضوية في كيانات القطاع والمشاركة في وظائف صنع القرار، وبناء قاعدة بيانات للنساء العاملات في القطاع، وإنتاج دراسات حالة عن المرأة في القطاع لتحديد التحديات والاحتفاء بالنجاحات.

9. **تطوير نظام معلومات موحد:** تطوير نظام لتحسين الممارسات والشفافية داخل القطاع، بما في ذلك المؤشرات مثل مؤشرات التنمية المستدامة في البناء والتحليل الدوري لبنود الأسعار التي عادة ما تكون جزءا من عقود المقاولات والتوريد.

توصيات لشركات المقاولات:

1. **تشكيل التحالفات:** تطوير شراكات استراتيجية بين شركات الاستشارات، ومصنعي المواد، والمقاولين لتعزيز الخبرة للدخول في المشاريع الضخمة مستقبلا.

2. **تحسين ممارسات الحوكمة:** تقييم مدى كفاية الحوكمة في مجال العمليات الإدارية والمالية والقانونية، وتطوير أنظمة ضمان الجودة وآليات الرقابة والتدقيق للمساعدة في التأهل للمشاريع الممولة دوليا.

3. **المشاركة الفعالة:** المشاركة في التحالفات والكيانات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المقاولات.

4. **تطبيق معايير البناء الأخضر:** إعطاء الأولوية للاعتبارات البيئية في المواد والتصميمات، وإدارة النفايات، وتعزيز كفاءة الطاقة والمياه.

5. **إدخال سياسات مكان العمل المرنة:** استيعاب احتياجات القوى العاملة النسائية، بما في ذلك ساعات العمل المرنة، والتنقل الآمن، ومرافق رعاية الأطفال.

6. **تبني المسؤولية الاجتماعية:** تدريب الخريجين، واعتماد برامج التدريب المهني، ودعم البحث العلمي.

توصيات للسلطات الحكومية:

1. **تقييم الأضرار:** العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لإجراء حصر شامل للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والممتلكات لتحديد احتياجات التعافي، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بقطاع المقاولات وشركاته ومعداته.

2. **تحديد المشاريع المتوقفة:** التعاون مع كيانات القطاع لمعالجة المشاريع المتوقفة منذ عام 2011 وتطوير حلول عملية وعادلة لمعالجة المتأخرات الحكومية.

3. **تشكيل فريق فني:** تشكيل فريق متعدد الأطراف لإعداد المعايير والخطط لإعادة الإعمار في ضوء نتائج تقييم الأضرار.

4. **فتح نافذة التسجيل:** تطوير نظام إلكتروني لتسجيل شركات المقاولات للانضمام إلى جهود إعادة الإعمار وبناء قواعد بيانات عن شركات المقاولات ووضعها الحالي وتفاصيل المشاريع السابقة.

5. **إنشاء صندوق دوار:** إنشاء صندوق بمساهمات من جميع شركات المقاولات لتسهيل إصدار الضمانات البنكية، مما يمكن أن يدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المملوكة للنساء.

6. **إنشاء دليل المقاولين:** تطوير دليل للمقاولين لضمان الامتثال لأفضل الممارسات.

7. **مراجعة اللوائح:**

- تحديث القوانين والإجراءات بالتشاور مع أصحاب المصلحة في القطاع لتتوافق مع المعايير الدولية وتبسيط البيروقراطية.
- تعديل آليات تصنيف المقاولين لدعم تطوير القطاع.
- العمل مع أصحاب المصلحة في القطاع لإعداد وتطبيق معايير بيئية واضحة وخاصة بصناعة البناء والتشييد بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- تعزيز آليات التنفيذ من خلال تدريب المفتشين وتخصيص الموارد لهيئات الرقابة.
- ضمان إدراج تدابير حماية البيئة في آليات تصنيف المقاولين وجعلها إلزامية في العقود التي تمولها الحكومة، مع فرض عقوبات واضحة في حالة عدم الامتثال.

8. **تفعيل صندوق المهارات:** ربط صندوق تنمية المهارات بالمراكز العالمية لتطوير القوى العاملة وضمان إدماج المرأة في برامج الصندوق وأنشطته.

9. **بناء القدرات الحكومية:** بما في ذلك من خلال التعلم من الممارسات الدولية وتكييفها لتناسب السياق اليمني.

10. **الاستثمار في الصناعة المحلية:** دعم الاستثمارات في صناعة مواد البناء المحلية، بما في ذلك البحث والتطوير.

توصيات للجهات المانحة الدولية ووكالات التنمية:

1. **تقديم الدعم الفني والمالي:**

- بناء قدرات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في هذا القطاع، بما في ذلك في جهود تقييم الأضرار وإعادة الإعمار.
- إطلاق حملات على المستوى الوطني والمجتمعي لتغيير المفاهيم المجتمعية حول دور المرأة في قطاع البناء والمقاولات وتسليط الضوء على قصص نجاح المهنيات والمقاولات لإلهام وتشجيع مشاركة المرأة.
- توفير المنح أو القروض المصغرة للمؤسسات الصغيرة والأصغر، وخاصة تلك التي تقودها النساء، لتعزيز نموها وإضفاء الطابع الرسمي عليها.

2. **ضمان مشاركة القطاع المحلي:** تطوير الأطر لضمان دور قيادي للشركات اليمنية في إعادة الإعمار ودعم نقل المعرفة والمهارات من الشركات الدولية إلى الشركات المحلية.

3. **معالجة أزمة الديون في قطاع المقاولات:** التعاون مع الحكومة اليمنية لتطوير حلول تمويلية مبتكرة لسداد المستحقات على الحكومة لإنعاش قطاع المقاولات، الأمر الذي سيساهم أيضاً في معالجة تحديات القطاع المصرفي.

4. **تعزيز حماية البيئة:** ضمان إدراج تدابير حماية البيئة وجعلها إلزامية في العقود الممولة من الجهات المانحة، مع فرض عقوبات واضحة في حالة عدم الامتثال.

5. **دعم إدماج المرأة:** إلزام إدماج المقاولات والمهندسات في المشاريع الممولة من الجهات المانحة كشرط للتمويل وضمان تكافؤ الفرص للنساء للتنافس على العقود والوظائف الإشرافية ضمن هذه المشاريع.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصوّر اقتصاد اليمن ومنتدى روّاد التنمية المرتبط بها إلى الإسهام في التقدّم نحو تحقيق السلام والتنمية بشكل شامل ومستدام في اليمن. وذلك بالسعي إلى تحقيق الآتي: أ) تمكين اليمنيين من المشاركة في بناء السلام الاقتصادي. ب) تحسين فهم أهم مجالات السياسات المتعلقة ببناء السلام الاقتصادي والتنمية في اليمن. تنفذ هذه المبادرة بالشراكة بين: مؤسسة ديب روت للاستشارات، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق CARPO، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

عن الكاتبة:

غدير أحمد المقحفي

غدير باحثة اقتصادية ومستشارة في مجال حوكمة الشركات والبنوك. وهي عضو مجلس إدارة مستقل معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومعهد المديرين اليمني (YIoD). غدير حاصلة على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات والتجارة الإلكترونية. من عام 2017 إلى عام 2023، أدارت نادي الأعمال اليمني (YBC)، وهو أبرز منظمة اقتصادية تدعم قضايا القطاع الخاص في اليمن. كما أدارت غدير معهد المديرين اليمني، ذراع الحوكمة، ومركز دعم الأعمال لقطاع ريادة الأعمال. عملت بشكل وثيق مع القطاع الخاص اليمني من خلال نادي رجال الأعمال اليمني لمدة عشر سنوات. كانت غدير جزءاً من الفريق الذي نشر دليل حوكمة البنك مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك المركزي اليمني. كما أدارت مشروع إصدار دليل حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن لمدة عامين وعملت كمسؤول لتقارير التنافسية العالمية والمخاطر العالمية وأسواق الغد في اليمن لمدة ست سنوات مع المنتدى الاقتصادي العالمي.

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. يتمتع فريق عمل ديب روت بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي

www.deeproot.consulting

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org

بتمويل من: بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن

للتواصل: ديب روت للاستشارات، عدن، اليمن | البريد الإلكتروني: info@deeproot.consulting

www.deeproot.consulting